شركة نماء للكيماويات
(شركة مساهمة سعودية)
القوائم المالية الموحدة
مع تقرير المراجع المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م

شركة نماء للكيماويات
(شركة مساهمة سعودية)

القوائم المالية الموحدة مع تقرير المراجع المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م

الفهرس	صفحة
تقرير المراجع المستقل	-
قائمة المركز المالي الموحدة	١
قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة	٢
قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة	٣
قائمة التدفقات النقدية الموحدة	٤
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة	٥ - ٣٢

mazars

الخراشي وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

[illegible] برج سحاب - شارع التخصصي
الرياض - المملكة العربية السعودية
ص.ب 5396 - الرياض 11482
هاتف +٩٦٦ ٩٢٠٠٢٨٢٢٩
فاكس +٩٦٦ ١١ ٤٧٧ ٩٣٤٤
www.mazars.sa

تقرير المراجع المستقل

(٤/١)

السادة / المساهمون
شركة نماء للكيماويات
(شركة مساهمة سعودية)
مدينة الجبيل الصناعية - المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة نماء للكيماويات - شركة مساهمة سعودية - ("الشركة" أو "نماء") والشركات التابعة لها (يشار إليهم مجتمعين باسم "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، والقوائم الموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة. وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الاخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمور الرئيسة للمراجعة

الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلا في هذه الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسة وكيفية معالجتها:

mazars

لخراشي وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
7425 برج سدن - شارع التخصصي
الرياض - المملكة العربية السعودية
ص.ب 8306 - الرياض 11482
هاتف +966 92000 8229
فاكس +966 11 477 4925
www.mazars.sa

الأمور الرئيسة للمراجعة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
١) القروض - الالتزام بالتعهدات المالية للقروض	
لدى المجموعة قروض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م تبلغ ٥٠٨,٤ مليون ريال سعودي (٢٠٢٢م: ٤٧٢ مليون ريال سعودي) منها ٢١٤,٦ مليون ريال سعودي مستحقة الدفع خلال سنة واحدة (٢٠٢٢م: ٩٢,٨ مليون ريال سعودي). تخضع هذه القروض للالتزام لبعض تعهدات القروض، والتي تشمل الحفاظ على نسب مالية معينة وشروط أخرى . لقد أخذنا في الاعتبار قروض المجموعة كأمر رئيسي للمراجعة بسبب متطلبات الالتزام للتعهدات المذكورة أعلاه وأهمية الأرصدة الواردة في بيان المركز المالي الموحد. يرجى الاطلاع على إيضاح ١ و١٦ بالقوائم المالية الموحدة لمعرفة حالة الاقتراض للمجموعة فيما يتعلق بالالتزام للتعهدات.	قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية لتقييم مدى التزام المجموعة بتعهدات القروض: • الحصول على اتفاقيات القرض وفهم الشروط والأحكام الرئيسية للقرض بما في ذلك تعهدات القرض، • التحقق من دقة آجال الاستحقاق الحالية وغير الجارية للقروض كما هي معروضة في هذه القوائم المالية الموحدة وفقًا لشروط وأحكام القروض، • تم الحصول والتحقق من مصادقات القروض لمطابقتها للأرصدة الظاهرة في قائمة المركز المالي الموحدة، • تقييم الالتزام لتعهدات القرض، • مراجعة مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة كما هي معروضة في القوائم المالية الموحدة المرفقة، و • مراجعة المراسلات مع البنوك المقرضة وصندوق التنمية الصناعية السعودي.
٢) الانخفاض في قيمة الممتلكات والآلات والمعدات بلغت قيمة الموجودات الثابتة التشغيلية ٥٨٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢٢م: ٦٣٩ مليون ريال سعودي) والتي تمثل ٥٨٪ (٢٠٢٢م: ٥٦٪) من إجمالي موجودات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م. قامت الإدارة بإجراء مراجعة تقديراتها لاختبار الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة التشغيلية في نهاية السنة لتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض محتمل في القيمة. نتج عن هذه المراجعة إشارة إلى احتمالية الانخفاض في قيمة إحدى الشركات التابعة لها. تم اعداد هذه المراجعة باستخدام طرق التقييم لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد المتوقعة لأصولها. تتضمن هذه الأساليب الافتراضات المتعلقة بحجم المبيعات المستقبلية والأسعار والأصول التشغيلية ومعدلات النمو والقيمة النهائية والافتراضات الأخرى ذات الصلة. لقد اعتبرنا هذا أمر رئيسي للمراجعة بسبب الأحكام الجوهرية والافتراضات الرئيسية المتضمنة في عملية تقييم الانخفاض في القيمة. يرجى الاطلاع على إيضاح ٣ بالقوائم المالية الموحدة عن السياسة المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الأصول غير المتداولة.	قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية لتقدير الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة التشغيلية: • تقييم الإفتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل الادارة. • مراجعة تقرير التقييم المعد من قبل الإدارة. وكجزء من هذه المراجعة، تم تقييم معقولية إفتراضات الادارة الرئيسية فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والنمو ومعدلات الخصم وتقييم تحليل الحساسية على الإفتراضات الرئيسية، • مقارنة الإفتراضات الرئيسية مع الإتجاهات التاريخية وخطط الأعمال حسبما ينطبق. إضافة الى ذلك، قمنا بمراجعة وتقييم خطط الأعمال المستقبلية من المنظورين الداخلي والخارجي، ومقارنة التوقعات مع الإتجاهات التاريخية، • التحقق من دقة واكتمال المعلومات التي اعدتها الإدارة والتي تم إستخدامها كأساس لتقييم الانخفاض في القيمة، و • الأخذ في الإعتبار مدى كفاية افصاحات المجموعة كما تم عرضها بالقوائم المالية الموحدة المرفقة وفقاً لمعايير المحاسبة المطبقة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

الأمور الرئيسة للمراجعة (تتمة)

(٤/٣)

٣) الاعتراف بالإيرادات	
حققت المجموعة إيرادات بقيمة ٤٤٥,٢ مليون ريال (٢٠٢٢م: ٥٧٧,٢ مليون ريال سعودي) سعودي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م. يتم الاعتراف بالإيرادات المحققة في الوقت الذي يتم فيه تحويل السيطرة على البضائع إلى العميل بشكل عام عند تسليم البضائع للعملاء. وبناءً على ذلك، يتطلب ذلك من الإدارة إثبات حقيقة أن السيطرة على البضائع يتم نقلها في وقت الإرسال وفقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥. تؤدي الشروط التي تحدد متى يتم نقل السيطرة إلى العميل بالإضافة إلى الحجم الكبير وقيمة المعاملات إلى نشوء المخاطر لم يتم الاعتراف بالإيراد في الوقت والفترة الصحيحين. وفقًا لذلك، نظرًا للمخاطر الجوهرية المتعلقة بتحقق الإيرادات وفقًا لشروط المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء"، فقد تم اعتباره من أمور رئيسي للمراجعة.	تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها لتقييم الاعتراف بالإيرادات ما يلي: • سياسة الاعتراف بالإيرادات للمجموعة المقيمة وامتثالها للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥، • تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الداخلية المتعلقة بإثبات الإيرادات، • إجراء اختبارات عينة لمعاملات البيع الفردية وتتبع فواتير المبيعات وأوامر المبيعات والمستندات الأخرى ذات الصلة. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالعينات التي تم اختبارها، تحققنا من أنه تم الاعتراف بالإيراد وفقًا للشروط التعاقدية، • إجراء تحليل الإيرادات من أجل تحديد أي اتجاهات غير عادية، و • عينة مختارة من المعاملات التي تم إجراؤها قبل نهاية العام وبعده للموافقة على فترة إقرار الإيرادات للتحقق من صحة ملاحظات التسليم وإقرار العميل عند التسليم.

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها، والتي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو محرفة بشكل جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً للنظام الأساسي للشركة وأحكام نظام الشركات، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى إنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوي القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

mazars

الخراشي وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

برج نسائم - تقاطع التخصصي
الرياض - المملكة العربية السعودية
ص.ب ٥٨٧٥ - الرياض ١١٤٨٢
هاتف: ٩٢٠٠٢٨٢٢٩ ٩٦٦+
فاكس: ٤٧٧ ٤٩٢٤ ٩٦٦+
www.mazars.sa

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، بكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر منفردة او في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا ان نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام، والهيكل والمحتوى للقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلا.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأى المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لها والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة الأثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، ومن ثم تعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي الا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لان التبعات السلبية من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على ذلك الإبلاغ.

عن الخراشي وشركاه

عبدالله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)

الخراشي وشركاه
محاسبون و مراجعون قانونيون
C.R.: 1010327044
Certified Accountants & Auditors
AL-Kharashi Co.

الرياض:
١٧ رمضان ١٤٤٥هـ
٢٧ مارس ٢٠٢٤م